في دراسة لمؤسسة 'راند': الدولة الفلسطينية بعيون أمريكية

03-5-2005

وترى المؤسسة أن نجاح التنمية الاقتصادية في فلسطين يتطلب الأمن الكافي، والحاكمية الجيدة، والأراضي المتواصلة، وفرص الوصول المستقرة إلى موارد الطاقة والماء، وبُنية تحتية للنقل تلبي حاجات الفلسطينيين. ووفقاً لتقرير "بناء دولة فلسطينية ناجحة": "في دولة لا تكون أراضيها متواصلة، يتأثر النمو الاقتصادي تأثيراً سلبياً ويزيد الفقر الناتج من ذلك حدة الاستياء السياسي، ويشكل وضعاً يكون من الصعب جداً بل يستحيل الحفاظ على الأمن". وستعتمد التنمية الاقتصادي على الرأسمال البشري، إضافة إلى تعزيز أنظمة التعليم الابتدائي والثانوي والمهني.

بقلم خدمة العصر

أصدرت مؤسسة "راند" الأميركية أمس تقريرين يوضحان رؤيتها لنجاح دولة فلسطينية مستقلة. وتضمن التقرير الثاني آليات عملية لنجاح هذه الرؤية، وقالت إن المقترحات بما فيها إنشاء خط للسكك الحديدية وطريق عام وبُنية تحتية تربط بين الضّفة الغربية وقطاع غزة وتفتح الباب لتنمية جديدة جذرية في فلسطين، تعطي الفلسطينيين فرصاً جديدة للحصول على الوظائف والغذاء والماء والتعليم والرعاية الصحية والإسكان والخدمات العامة.

وتنبع أهمية رؤية مؤسسة "راند" من كونها واحدة من المؤسسات الاستشارية التي تعتمد الإدارة الأمريكية عليها في وضع سياساتها، كما أن "راند" مرتبطة أكثر بوزارة الدفاع الأميركية وبصناعة الطيران على وجه التحديد.

وترى المؤسسة أنه يمكن الآن مباشرة العديد من الإجراءات التي تقترحها "راند" للبدء بتحسين معيشة الفلسطينيين ولوضع الأسس لاستدامة التنمية في دولة مستقبلية توفر حاكمية جيدة، وتصبح معتمدة على نفسها من الناحية الاقتصادية، وتحسن الأمن للفلسطينيين والإسرائيليين.

وتوضح أن تقريراً صدر تحت إشراف البرنامج الصحي في مؤسسة "راند" عنوانه "بناء دولة فلسطينية ناجحة"، قدم العديد من المقترحات، فيما اقترح تقرير آخر مرافق له أصدره "مركز مؤسسة راند للسياسة العامة في الشرق الأوسط" بعنوان "القوس: بُنية منهجية لدولة فلسطينية"، ممراً جديداً من شمال الضفة الغربية إلى قطاع غزة سيساعد في تحقيق الأهداف المحددة في التقرير الأول، ولتمكين الفلسطينيين من بناء مستقبل أكثر ازدهاراً ومن التغلب على النمو السريع في عدد السكان.

وتشرح ذلك بقولها إن الممر المسمى أيضا "القوس" سيدعم خطاً سريعاً للسكك الحديد بين المدن طوله 365 كيلومتراً (14ميلا) وطريقاً عاماً وقناة لجر الماء، وشبكة للطاقة وخطاً من أسلاك الألياف البصرية للربط بين كبرى البلدات والمدن الفلسطينية. وهذا سيمثل حافزاً لإنشاء المساكن وأحداث الوظائف وتنمية الأعمال التجارية. والمقدر أن يوفر بناء "القوس" من 1 إلى . وظيفة للفلسطينيين على مدى خمس سنوات، علاوة على الآلاف من الوظائف الإضافية في المؤسسات التجارية الجديدة التي تبنى على طول الممر. كما سيعزز إعادة إحياء مراكز المدن التاريخية، ويحمي الغابات والمحميات الطبيعية والأراضي الزراعية.

ووفقاً للتقرير الأول: "إن إنشاء دولة فلسطين لا يضمن نجاحها". "لكن بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين والكثيرين حول العالم، مهم جداً أن تنجح الدولة". كما يفيد التقرير أن "دولة فلسطينية فاشلة أو دولة ضعيفة إلى حد أنها تطلب الدعم والضبط من دول أخرى، ستعرض الأمن الدولي للخطر".

ولا يناقش التقريران كيف يستطيع الإسرائيليون والفلسطينيون التوصل إلى تسوية من أجل إنشاء دولة فلسطينية، بل يركز على ما قد يحدث لو تم إنشاء مثل هذه الدولة، فيوصيان بالإجراءات التي يستطيع الفلسطينيون والإسرائيليون والمجتمع الدولي اتخاذها لزيادة فرص نجاح دولة جديدة. وسيبحث تقرير سيصدر قريباً عن مؤسسة "راند" في القضايا الأمنية والمشاركة العسكرية المتعددة الجنسية.

ويقول المدير التنفيذي لمؤسسة "راند" جيمس ا. تومسون: "تعرض هاتان الدراستان الخطوات العملية التي قد تساعد في إنشاء دولة فلسطينية تعيش في سلام وازدهار إلى جانب إسرائيل". كما قال مايكل ريتش، نائب المدير التنفيذي لمؤسسة راند: "نأمل أن البحث الدقيق والموضوعي الذي أجرته مؤسسة راند طوال سنتين سيرشد إلى مستقبل أفضل لشعوب المنطقة".

وتنفيذ التوصيات في التقريرين يحتاج إلى نحو 33 مليار دولار أميركي من الاستثمار خلال السنوات الأولى من إنشاء دولة جديدة. وهذا يشكل معدلاً سنوياً قدره نحو 76 دولاراً أميركياً للفرد، وهو مستوى مساوٍ لجهود بذلت في الآونة الأخيرة لبناء الدول. والمقدر أن يحتاج بناء البنية التحتية الأساسية للسكك الحديد والطرق في "القوس" إلى 6 مليارات دولار أميركي. ويجب أن تأتي بلايين الدولارات من المعونات والاستثمارات الدولية، إضافة إلى إنفاق الفلسطينيين واستثمارهم الخاص. كما ستتطلب التدابير الأمنية في فلسطين التزامات مالية دولية.

وتفيد الدراستان أن فرص نجاح دولة فلسطينية سوف تزداد بارتفاع مستوى تواصل الأراضي الفلسطينية (باستثناء انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية)، والانفتاح النسبي للحدود بما يتيح تنقل الأشخاص والسلع بين فلسطين والدول المجاورة لها، خصوصاً إسرائيل، والأمن داخل فلسطين ولجيرانها. وإليكم أبرز النقاط:

وتحت عنوان الحاكمية تقول "راند: "إن أحد الشروط المسبقة للحاكمية الجيدة هو أن يقر الفلسطينيون بشرعية قادتهم وبفعاليتهم. وهذا سيتعمد على بنود تسوية السلام النهائية، بما في ذلك مساحة الأراضي وتواصلها، ووضع القدس، وحرية اللاجئين في إعادة الاستيطان في الدولة الجديدة، إضافة إلى ممارسات الحكومة الفلسطينية. وسيكون سهلا تحقيق الحاكمية الجيدة لو كانت حدود فلسطين مفتوحة، واقتصادها مزدهراً، واستيعابها للاجئين ممكناً، وأمنها مضموناً، وسنواتها الأولى مدعومة بمساعدة دولية طائلة. ويجب استثمار هذه المساعدة لضمان النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وتتطلب الحاكمية الجيدة وشرعيتها أن تكافح فلسطين الفساد والممارسات التعسفية، وأن تعزز سيادة القانون وتمنح الصلاحيات للقضاء، وأن تعطي البرلمان مزيدا من السلطة، وأن تشجع على نظام الاستحقاق في الخدمة المدنية، وأن تنوط بالسلطة للمسئولين المدنيين. فكلما زاد المجتمع الدولي والفلسطينيون إصرارهم على الحاكمية الجيدة، زاد احتمال ممارسة الحاكمية الجيدة.

وحول الأمن الداخلي يفيد التقرير الأول أنه "لا يمكن تصور نجاح دولة فلسطينية مستقلة في غياب السلام والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. فالدولة الفلسطينية المستقلة يجب أن تكون آمنة داخل حدودها، وأن توفر السلامة الاعتيادية لسكانها، وأن تخلو من أعمال التخريب أو الاستغلال الأجنبي، وألا تشكل أي خطر على إسرائيل". وستكون أكثر مسألة إلحاحاً للأمن الداخلي إخماد نشاط المنظمات المناضلة التي تخل باستقرار الدولة الفلسطينية الجديدة. وتهدد إسرائيل. ويجب وضع السلامة العامة والتنفيذ الاعتيادي للقوانين وتطبيق العدالة، في الطريق السليم بأسرع وقت ممكن. وكحد أدنى، سيتطلب ذلك موارد مالية لإعادة بناء دور العدل والشرطة، وشراء المصادر القانونية وأجهزة الكمبيوتر، والحصول على التدريب، وشراء الأجهزة التي تحتاج إليها الشرطة. وستحتاج أجهزة الأمن الداخلي إلى إعادة الهيكلة، بالإضافة إلى المراقبة والتدريب والدعم التحليلي.

وفي شرح لمشروع "القوس" قالت "يتوقع أن ينمو عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من نحو 3.6 ملايين إلى نحو 6.6 ملايين نسمة بحلول عام 22 بسبب النمو الطبيعي للسكان والهجرة. وسيربط القوس البلدات والمدن الرئيسية الفلسطينية، بما فيها نابلس ورام الله والقدس والخليل ومدينة غزة، مما يجعل ممكنا السفر من جنوب غزة حتى شمال الضفة الغربية في أقل من 9 دقيقة. وستكون كل محطة قطار على بعد بعض الكيلومترات من المراكز المدنية التاريخية القائمة مركزاً رئيسياً للتنمية الجديدة وسترتبط بالمركز المديني التاريخي عبر مسلك جديد ووسيلة متقدمة من النقل السريع بالحافلة. وعلى طول كل جادة، سيتم تطوير أحياء تجارية وسكنية جديدة، معظمها عن طريق استثمار القطاع الخاص، لاستيعاب نمو السكان. وستكون المساكن والوظائف على مسافة يمكن قطعها مشياً للوصول إلى وسائل النقل. وسيضم التصميم الجديد للمباني أنظمة قابلة للدوام تستخدم الطاقة الشمسية والمياه المكررة. وستحرك التنمية على طول كل جادة النشاط الاقتصادي في المراكز التاريخية للمدن الفلسطينية، وستضمن حمايتها وتمنحها حياة جديدة، في إطار استراتيجية أساسية لإنشاء قطاع السياحة المطلوب بإلحاح. وإضافة إلى إنشاء سلم من المدن الخطية بموازاة سلسلة الجبال التي تحد الضفة الغربية، سيحافظ القوس على المساحات المفتوحة للزراعة والغابات والمنتزهات العامة والمحميات الطبيعية. ويوفر متنزه وطني على طول القوس المساحات المطلوبة للنشاطات الترفيهية ضمن كل مدينة، وممراً للنزهة الطويلة وركوب الدراجة بين المناطق البلدية. وسيوفر طريق متواز وبرسوم للمرور ممراً للشاحنات وغيرها من الآليات للأشخاص والشحن، مما يربط البلد ببواباتها الاقتصادية في مطار ومرفأ في غزة.

وترى المؤسسة أن نجاح التنمية الاقتصادية في فلسطين يتطلب الأمن الكافي، والحاكمية الجيدة، والأراضي المتواصلة، وفرص الوصول المستقرة إلى موارد الطاقة والماء، وبُنية تحتية للنقل تلبي حاجات الفلسطينيين. ووفقاً لتقرير "بناء دولة فلسطينية ناجحة": "في دولة لا تكون أراضيها متواصلة، يتأثر النمو الاقتصادي تأثيراً سلبياً ويزيد الفقر الناتج من ذلك حدة الاستياء السياسي، ويشكل وضعاً يكون من الصعب جداً بل يستحيل الحفاظ على الأمن". وستعتمد التنمية الاقتصادي على الرأسمال البشري، إضافة إلى تعزيز أنظمة التعليم الابتدائي والثانوي والمهني. وتشمل العوامل الهامة الأخرى فرص وصول الفلسطينيين إلى أسواق العمل الإسرائيلية وتحرك الأشخاص والمنتجات بحرية كبيرة عبر حدود فلسطين، بما فيها الحدود مع إسرائيل. وسيتم تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال التحسينات والاستثمارات في البنية التحتية للنقل والماء والطاقة والاتصالات في فلسطين. وفي ذات الأهمية أيضاً أن تتبنى الحكومة خطوات نقدية ومالية ملائمة وسياسات الانفتاح التجاري.

وتشدد على أن ستحتاج دولة فلسطينية ناجحة الى موارد كافية من الماء النظيف للاستهلاك المحلي، والتنمية التجارية والصناعية، والزراعية، إلا أن الفلسطينيين اليوم يحصلون على نصف أدنى كمية الماء التي تحددها منظمة الصحة العالمية للفرد. وإحدى وسائل تزويد الفلسطينيين الماء الكافي لتلبية معايير منظمة الصحة العالمية، هي أن تعيد إسرائيل وفلسطين التفاوض بتوزيع الموارد المائية القائمة. ويجب وضع حد لعملية استخراج الماء من المكامن المائية إلى حد يتخطى ما يمكن ضمان استمراريته لتجنب الوقوع

في أسوأ حالات النقص. ويجب زيادة فعالية الاستعمال وإعادة استخدام الماء وإدارة عملية الري للتعامل مع جزء من النقص في الماء. ويجب أن يكون المجتمع الدولي مستعداً لتمويل بناء معامل تحلية المياه والتحسينات في البنية التحتية.

وتحت عنوان الصحة تقول الدراسة: "تتميز فلسطين بسكان معافين نسبياً، وبالعديد من أصحاب مهن الرعاية الطبية ذوي المؤهلات العالية، وبالخطط القومية لتطوير النظام الصحي، وبقاعدة قوية من المؤسسات الحكومية ومؤسسات الرعاية الصحية، إلا أنها تعاني ضعف التنسيق في نظام الرعاية الصحية، وكثرة بين أعضاء النظام الصحي ما زالت دون مستوى المؤهلات المطلوبة. ويجب أن تتحسن عملية التخطيط والتكامل للنظام الصحي والسياسة الصحية.

وتدعو الحاجة أيضا إلى توسيع الرعاية الصحية العامة والأولية بما فيها برنامج للتحصين، والتغذية، والوقاية من الأمراض المزمنة وغير المعدية وعلاجها، وعلاج الحالات التنموية والنفسية الاجتماعية".

وعن التعليم يقول: "يجب أن تقدم المدارس مستويا جيدا من التعليم للبنات والبنين. ويجب أن يكون النظام التربوي منفتحاً على الإصلاح، وأن يلحق المزيد من الطلاب في المدارس الثانوية، وأن يوسع برامج الطفولة المبكرة، وأن يوفر التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، وأن يشدّد على تنمية مهارات التربية المدنية والمسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب. ويجب إعادة تصميم التعليم المهني، وتوسيعه وتحديثه لينتج عمالاً ذوي مهارات مطلوبة. ويجب أن تخفض الجامعات التركيز المفرط على العلوم الإنسانية والاجتماعية، وأن توسع برامجها العلمية والهندسية وهذا سيتطلب زيادة التمويل ورفع معايير الجودة وتحسين رواتب المعلمين وإنشاء مرافق جديدة ومرممة.

للعودة للأعلى